مكافحة البطالة في السودان من خلال تعزيز ثقافة العمل الحر
(دراسة تطبيقية في تجربة التمويل الأصغر 2011-2021م)

د.آدم أحمد تيراب آدم

أستاذ مشارك قسم الاقتصاد البحت - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- جامعة الدلنج

د.قاسم ابراهيم كوكو

أستاذ .مساعد- قسم إدارة الأعمال - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية—جامعة الدلنج

المستخلص:

هذه الورقة دراسة تحليلية لظاهرة البطالة وتجربة السودان في محاربتها من خلال تشجيع العمل الحر بتمويل صغار المنتجين عبر برنامج التمويل الأصغر، وهدفت الدراسة لتعزيز ثقافة العمل الحر ورفع الوعي الاقتصادي فيما يتعلق بريادة الأعمال على مستوى الدولة، وتأتي أهميتها في مساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات وتمكنيهم من اتخاذ القرار المبني على المعلومة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أدوات الأحصاء في عرض ووصف البيانات، ولإختبار الفروض فقد تمّ تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن رؤية الشباب للوظيفة العامة وتمسكهم بها يضعفان فكرة فرص العمل الذاتية، وأنّ معدل البطالة يتغير سنوياً في اتجاه تغير السكان.

الكلمات المفتاحية: العمل الحر، التمويل الاصغر، البطالة، التشغيل الذاتي، سوق العمل والوظيفة العامة.

Unemployment combat in Sudan through promotion a culture of self employment
(by application in the experience of micro finance 2011 -2021)

Dr.Adam Ahmed Tairab Adam
Dr. Gasim Ibrahem koko Eltom

Abstract:

This paper is analytical study concerning unemployment phenomena, and Sudan experiment to combat it through the micro finance program, it aim to promote the culture of free work and raise the economic awareness concern leading business at the level of the State, its importance comes in helping decision takers and policy makers enable them to make decisions that base on information. The paper adopts the descriptive analytical mode, and it used the statistical tools in presenting and describing data, and so as to test the hypothesis the time serials data was analyzed using the statistical package for social science (SPSS), the reached many results, the of them; the youth view and their preference to public job weaken the self- employment opportunities, and unemployment rate change annually as the population change.

Key words: Free work, micro finance, unemployment, self employed, labor market and public job.

المقدمة:

شهد السودان منذ التسعينات من القرن الماضي تحولات سياسية أدت لتغيير نظام الحكم بتبني الفدرالية، وقد لعبت المؤشرات الاقتصادية دوراً أساسياً في هذه التحولات، إذ كانت المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية قد أخذت اهتماماً كبيراً من قبل المختصين. ورغم وجود كثير من العوامل التي تحول دون تقدم البلاد، إلاّ أنّ البطالة تُعتبر أحد أخطر الظواهر التي تؤثر سلباً على تماسك المجتمع السوداني، وإنّ ارتفاع معدلها عاماً بعد عام قد افرز واقعاً اقتصادياً حرجاً انعكس على الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد أُتّبعت أساليب شتى لمكافحة البطالة في السودان، تمثلت أهمّ هذه الأساليب في تشجيع العمل الحر سعياً في توفير فرص العمل الذاتية التي تقلل حدة الفقر وخاصة لدى الشباب، باعتبارهم أكثر شرائح المجتمع تطلعاً لمستقبل أفضل. إلا أنّ هذه السياسة تحتاج لمزيد من الجهد حتى تكون آلية مثالية لتحقيق أهدافها. وجاءت هذه الورقة التي تناولت محاربة البطالة في السودان، مساهمة في إيجاد الحلول الناجعة التي تدفع بالاقتصاد السوداني نحو الازدهار.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من تعدد برامج مكافحة البطالة من خلال العمل الحر إلا أنها لم تكن فاعلة ولم تؤد لانخفاض الطلب على الوظيفة العامة. وبالتالي

فإنّ هذه التجارب تحتاج لمزيد من التقويم من خلال البحوث العلمية التي تضع تصوراً واضحاً يسهم في خلق التوازن في سوق العمل على المستوى القومي. وتبعاً لهذه المشكلة فقد طرحت الدراسة الأسئلة الآتية:-

- لماذا تسود البطالة في السودان رغم توفر فرص الاستثمار المتعددة ؟
- ما السمات التي تطغى على التفكير الاقتصادي ونمط الإنتاج بالسودان؟
- إلى أي مدى نجحت السياسات العامة في الحد من البطالة ؟
- هل يمكن أن تسهم المشروعات الصغيرة في حل أزمة البطالة بالبلاد؟
- ما المطلوب لتعزيز دور التمويل الاصغر وتكامله للحد من البطالة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهميتها العلمية في الخروج ببعض التفاسير للنظرية الاقتصادية، اضافة لذلك فإنّ الدراسة تعمل لتغذية المكتبة بالمادة العلمية التي يستفيد منها الباحثون وطلاب العلم على المستوى المحلي والعالمي. أمّا من الناحية العملية فإنّ الدراسة تعين متخذي القرار وصانعي السياسات من خلال المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار السليم الذي يُبنى على المعلومة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلي الآتي:-

- المساهمة في تعزيز ثقافة العمل الحر لتوفير فرص العمل التي تتناسب طردياً مع زيادة السكان.
- تشجيع قيام شراكات الشباب وتوجيههم للعمل المنتج.
- رفع الوعي الاقتصادي للفرد في المناطق الريفية والحضرية.
- المساهمة في صناعة القرارات التي تساعد في إنعاش الاقتصاد القومي للدولة.
- فروض الدراسة: بُنيت الدراسة على الفرضين التاليين:-
- تؤدي زيادة التمويل الاصغر لإنخفاض معدل البطالة السنوي.
- ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يؤدي لانخفاض معدل البطالة في السودان.

نموذج الدراسة: تقوم الدراسة باختبار النموذج الرياضي التالي:

مكافحة البطالة = د(التمويل الأصغر+ الناتج المحلي الاجمالي)

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، إذ تمّ تناول بعض الخصائص والسمات التي تتعلق بالبطالة في السودان وتحليلها باستخدام الوصف المبني على الحقائق العلمية عبر التاريخ. وعكفت الدراسة على استخدام أدوات الاحصاء في عرض وتحليل البيانات، إذ تمّ تحليل بيانات بأسلوب السلاسل الزمنية وباستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS). وتمّ الحصول على البيانات والمعلومات الثانوية من التقارير السنوية ممثلةً في العرض الاقتصادي لوزارة المالية والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي، بالاضافة للتقارير الدورية للجهات ذات الصلة، كما أُستخدمت الملاحظة في الحصول على المعلومات.

حدود الدراسة: غطت الدراسة الفترة الزمنية من 2011م إلى2021م، أمّا الحدود المكانية فقد شملت السودان بحدوده الحالية بعد انفصال دولة جنوب السودان.

هيكل الدراسة: تتكون الدراسة من المحاور التالية:

1. المفاهيم الأساسية: وتحتوي على مقدمة عامة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، الفروض.
2. الإطار النظري: ويركّز بصورة أساسية على مفهوم البطالة، العمل الحر، الوظيفة العامة، المشروعات الصغيرة، الوعي الاقتصادي ومحاربة البطالة في السودان.
3. الدراسة التطبيقية.
4. النتائج والتوصيات.

الإطار النظري:

تمّ تناول المفاهيم الخاصة بالبطالة والموضوعات ذات الصلة بذلك، وتمثلت أهم المفاهيم في النقاط التالية:

المفهوم الاقتصادي للبطالة:

تضم البطالة الأشخاص الذين يُوقفون عن العمل بواسطة أصحاب الأعمال، والذين تمّ فصلهم أو تركوا العمل والذين يبحثون عن وظائف أخرى، وأيضا الذين يدخلون للمرة الأولى أو الثانية في القوى العاملة ولم يجدوا عملاً بعد(ايرنبرج ، سميث: 1994م)[1]، وعُرّفت ايضاً بالاشخاص الذين في سن العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه. ويشير معدل البطالة الذي لا يتجاوز 4 % مؤشراً من مؤشرات الاستغلال الأمثل للموارد وخاصة البشرية. وتنقسم البطالة إلى احتكاكية (الانتقالية)، موسمية، هيكلية، مقنّعة، دورية ومزمنة. وهنا يجب التمييز بين المفاهيم التالية:

القوة العاملة: وتشير إلى مجموع السكان في قوة العمل سواءً يعملون بالفعل أو لا يعملون، وتتراوح أعمار هذه الفئة بين 15-65 سنة في بعض الدول، وفي السودان تتراوح بين 18-65 سنة.

معدل التوظيف: يقصد به مجموع السكان الذين يشغلون بالفعل وظائف معينة كنسبة مئوية من حجم القوة العاملة- أي نسبة المشتغلين إلى إجمالي القوة العاملة.

معدل البطالة: يشير إلى نسبة السكان في قوة العمل ولكنهم غير مستوعبين في وظائف معينة- أي نسبة السكان غير المشتغلين إلى إجمالي القوة العاملة. وتؤثر البطالة على المجتمع تأثيراً مباشراً من زوايا متعددة ، منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكننا تناول ذلك بشيٍ من التفصيل في النقاط التالية:

1/ الأثر الاقتصادي للبطالة: تؤثر البطالة على اقتصاديات الدول من خلال:

أثرها على الإنتاج: تؤثر سلبا على الإنتاج لعدم استغلال الموارد البشرية استغلالاً أمثل في عمليات الإنتاج المختلفة، وضياع الفرص البديلة التي يمكن أن تتحقق إذا استغلت كل الموارد البشرية في الإنتاج.

أثرها على الاستهلاك: يُعتبر أشدّ خطورةً باعتبار الاستهلاك والإنتاج مرتبطان ارتباطاً قوياً ويعتمد كل منهما على الآخر، إذ يعتمد الإنتاج على حجم الاستهلاك والعكس. ومن هذه الزاوية فإنّ أثر البطالة يكون سالباً على اقتصاديات الدولة لأنّ العمل يمثل مصدر الدخل الذي يُنفق على السلع والخدمات، فكلما زاد معدل التوظيف زاد الدخل وبالتالي يزيد معدل الاستهلاك الذي يؤدي لزيادة الإنتاج.

أثرها على الاستقرار الاقتصادي: يؤدي تذبذب سوق العمل لتغيير نمط وحجم الإنتاج والاستهلاك والذي ينعكس على الاستقرار الاقتصادي للدولة.

2/ الأثر الاجتماعي للبطالة:

يمكن النظر للبطالة بأنّها سبباً من أسباب انتشار الفقر في المجتمعات، والذي يقود لكثير من الظواهر السالبة لتغير سلوك الأفراد بالانحراف الأخلاقي ، كالكذب والنهب وخيانة الأمانة(تيراب، آدم ،2009م :32)[2]. كما يؤدي لانتشار الأمراض المعدية والمستوطنة وذلك لتدهور صحة البيئة وتلوث المياه ونقص وسوء التغذية، بالإضافة لعدم مقدرة الفقراء على إتباع العلاج الوقائي كالتطعيم. ويلاحظ أنّ البطالة تقود لفتح باب الهجرة للخارج بحثاً عن العمل، حيث يصاحب ذلك أثاراً اجتماعية تصل لدرجة عدم مواصلة بعض الأطفال تعليمهم وانفصال الأزواج أحياناً. كما يلاحظ أنّ البطالة تقود للممارسات غير الأخلاقية والتشرد.

3/ الأثر السياسي للبطالة:

تلعب البطالة أدواراً سياسية تنعكس في شكل قرارات وخطط اقتصادية واجتماعية تهدف لخلق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي الذي يعتبر وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي في البلد المعين. وقد اندلعت كثير من الثورات في تاريخ الإنسانية بسبب البطالة، والتي كانت المحرك الرئيسي للشعوب ضد أنظمة الحكم، وشهد العام(2011م) ثورات- الربيع العربي- في بعض الدول العربية كتونس ومصر كانت الشرارة الأولى فيها الشباب العاطلين عن العمل. وأثّر ذلك سياسياً من خلال تبني بعض حكومات الدول العربية سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من الحراك الثوري للشباب الذي يسعى للتغيير أملاً في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

العمل الحر: يشير مفهوم الأعمال الحرة أو الخاصة لتلك التي ترتبط ملكيتها بفرد أو مجموعة من الأشخاص (إسماعيل، زكي، 2005: ص33)[3]. ويهتم صاحب العمل الخاص بتحقيق أرباح مالية مما ينعكس ذلك في أسلوب إدارته والتي تتسم بالمرونة، والبحث المستمر عن أحدث آليات التطوير سواءً التي تتعلق بالموارد المادية أو البشرية. وأصبحت الأعمال الخاصة تشكل دعامة حقيقية للاقتصاديات القومية للدول، وخاصة الإسلامية والرأسمالية منها، إذ تمثل حرية تملك عناصر الإنتاج مبدأً أساسياً لهم. ونتيجة للصعوبات المالية التي واجهت كثير من الدول في فترة الثمانينات والتي امتدت حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي ، فقد اتجهت أغلب الدول لتشجيع ثقافة العمل الخاص باعتباره أسلوب بديل للازدهار الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وزيادة معدّل إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى.

الوظيفة العامة:

عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي تحددها السلطة المختصة وتتطلب فيمن يقوم بها مؤهلات واشتراطات معينة ، وذلك لتحقيق هدف معين يتصل بالصالح العام أو بخدمة جمهور المنتفعين بالمرافق العامة ويمارس الموظف العام وظيفته في مرفق عام تديره الدولة أو شخص من القانون العام (سيبيه، سلمى 2008)[4]. ويتلقى الموظف العام أجرا مقابل ساعات العمل التي يؤديها ، ومن هنا تأتي أهمية الوظيفة العامة كمصدر دخل أساسي للفرد

الـذي يشـغلها. وتتكفـل الدولةبتوفـير فـرص العمـل باعتبارهـا ضروريـة لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، ويتحقـق ذلـك مـن خلالمبدأتكافؤالفرصوالحقـوق المتسـاويةلجميعالمواطنيندونتمييز عـلى أسـاس الجنـس أو العـرق أو الديـن أو الانتـماء السـياسي أو الحالـة الاجتماعيـة (عبابنـه، محمـد 2009[5]. ولكـن في الوقـت الراهـن ونتيجـة لنـدرة المـوارد فـإنّ الدولـة لم تسـتطع خلـق فـرص عمـل تتـماشى طرديـاً مـع الزيـادة السـكانية، مـما دفعهـا لأخـذ تدابـير أخـرى لامتصـاص فائـض القـوى العاملـة ، وعـلى مسـتوى الأفـراد فقـد أصبحـت الوظيفـة العامـة هاجسـا لـلأسر والشـباب عـلى حـدٍ سـواء خوفـاً مـن الوقـوع في مصيـدة البطالـة.

الوعـي الاقتصـادي: يشـير مفهـوم الوعـي الاقتصـادي إلى معرفـة الفـرد وإدراكـه بالقضايـا الاقتصاديـة ، وخاصـة المتغـيرات التـي تؤثـر في اقتصـاد الأسرة . ويتعلـق الوعـي الاقتصـادي بقـدرة الأفـراد لاتخـاذ القـرارات الاقتصاديـة التـي تخصهـم، لـذا فـإنّ رفـع الوعـي الاقتصـادي لـدى أفـراد الدولـة يـؤدي للمسـاهمة الفاعلـة في تحقيـق النمـو الاقتصـادي، ومحاربـة الفقـر ، وخلـق فـرص المشـاركة في الحيـاة العامـة، فتقدمـت ثقافـة الأسرة المرتبطـة بحياتهـا وحاجاتهـا يسـاهم في تنميـة وعيهـا في كافـة المجـالات الحياتيـة (عبـد القـادر، عـلي:2011م)[6]. إضافـة لذلـك فـإنّ تقـدم الأمـم مرهـون بدرجـة الوعـي الاقتصـادي لأفرادهـا، ويلاحـظ أن أكـثر المجتمعـات فقـراً هـي التـي يكـون مسـتوى الوعـي الاقتصـادي فيهـا ضعيفـاً، ويمكننـا القـول أن العلاقـة بـين الوعـي الاقتصـادي والتنميـة الاقتصاديـة علاقـة طرديـة، لـذا فـإنّ الوعـي الاقتصـادي في اعتقادنـا مـن الآليـات المهمـة في مكافحـة البطالـة.

البطالـة في السـودان: السـودان مـن الـدول التـي تعـاني مـن مشـكلة البطالـة لفـترات طويلـة وظلـت ملازمـة لـه منـذ الاسـتقلال، وفي آخـر تقريـر عـن معـدل البطالـة في السـودان في عـام 2010م - قبـل عـام مـن انفصـال دولـة جنـوب السـودان- فقـد بلـغ معـدل البطالـة 20.3%، والجـدول التـالي يوضـح نسـبة البطالـة إلى إجـمالي حجـم القـوى العاملـة بالسـودان لبعـض السـنوات.

جدول رقم(1): السكان والقوى العاملة وحجم البطالة في السودان(2011-2021)

السنة	عدد السكان	القوى العاملة	حجم البطالة	معدل البطالة
2011	33,975,593	8,344569	1,522,924	18.5
2012	35,055,538	7,031,465	1,585,396	18.7
2013	36,163,778	8,562,939	1,650,397	19.1
2014	37,289,406	9,898,290	1,929,740	19.4
2015	38,902,950	9,034,30	1,951,409	21.6
2016	39,847,439	9,365,250	1,929,242	20.6
2017	40,813,397	9,708,320	1,902,831	19.6
2018	41,801,533	11,566,592	2,313,318	19.5
2019	42,813,238	12,225,225	2,689,550	22.1
2020	43,849,260	12,569,287	3,393707	26.8
2021	44,909,351	13,059,628	3,656,696	27.7

المصدر: العرض الاقتصادي والتقارير السنوية لبنك السودان[7]

مـن الجـدول يُلاحـظ أنّ العلاقـة بـين الزيـادة السـكانية والبطالـة علاقـة طرديـة(كلـما زاد عـدد السـكان زاد حجـم البطالـة تبعـاً لذلـك)، ولكـن تغـير معـدل البطالـة السـنوي منخفـض نسـبياً، إذ كان أقـل مـن الواحـد في أغلـب السـنوات باسـتثناء عـام 2020م الـذي بلـغ فيـه 4.7%. وقـد اتجهـت الدولـة لخفـض معـدل البطالـة انخفاضـاً تدريجيـاً مـن خـلال خلـق وظائـف جديـدة لاسـتيعاب خريجـي الجامعـات في التخصصـات المختلفـة، وتوسـع فـرص التوظيـف الـذاتي الـذي خُطـط لـه أن يتناسـب طرديـاً مـع التوسـع في التعليـم العـالي، وانتعـاش الاقتصـاد السـوداني عقـب توقيـع اتفاقيـة السـلام الشـامل عـام 2005م. والشـكل التـالي يوضّـح التغـير السـنوي في حجـم البطالـة في السـودان.

شكل رقم(1): التغير السنوى للبطالة فى السودان2011-2021م

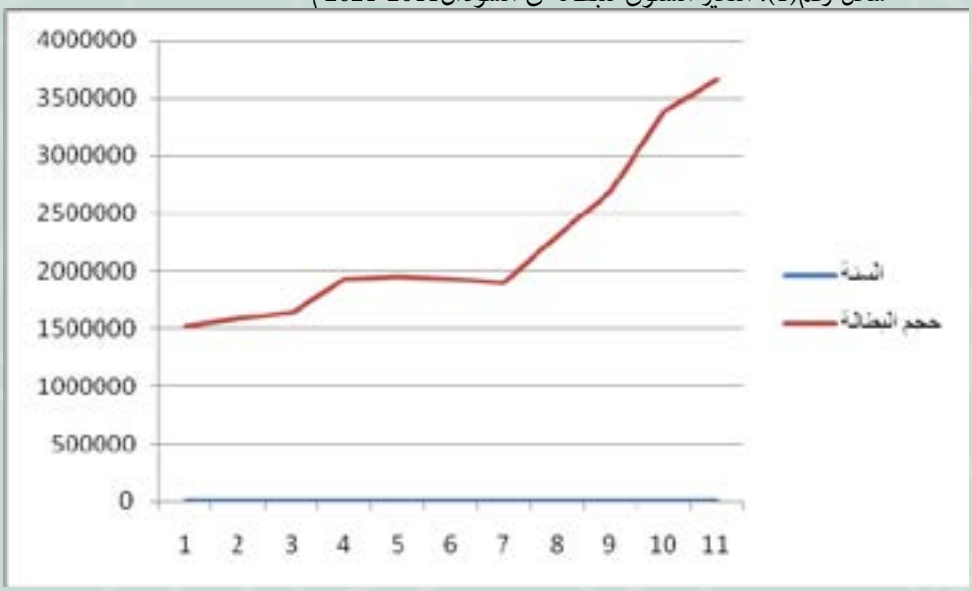

التمويل الأصغر في السودان:

فكـرة التمويـل في الاقتصـاد السـوداني قديمـة، وقـد عُـرِف التمويـل الأصغـر بشـكل تقليـدي منـذ اسـتقلال السـودان، إذ كان يُمـارس خـارج نطـاق الجهـاز المصرفي (أسـلوب الشـيل). ويشـير مفهـوم التمويل الأصغـر إلي مجموعـة مـن المعامـلات الماليـة التـي تتسـم بالصغـر والتـي تُقـدم للفـرد النشـط اقتصاديـاً أو الجماعـة بغيـة ممارسـة نشـاطاً اقتصاديـاً يـدر دخـلاً للفـرد أو الجماعـة المعينـة. وهـذه المعامـلات قـد تكـون مبالـغ ماليـة في شـكل قـرض يُتفـق عليـه أو تسـهيلات كفتـح حسـابات إيـداع أو استشـارات فنيـة أو تدريـب أو تأمـين أو غـيره مـما يسـاعد في نجـاح النشـاط الاقتصـادي وتطـوره. قامـت حكومـة السـودان في الفـترة منـذ العـام 1990م بعـدد مـن المحـاولات لمحاربـة البطالـة والحـد مـن انتشـارها، وهدفـت كل محاولاتهـا لخلـق فـرص عمـل ذاتيـة للفئـات المسـتهدفة والتـي تضـم الشـباب (ذكـور وإنـاث)، المتقاعديـن مـن الخدمـة المدنيـة والعسـكرية، الحرفيـين ذوي الأعـمال الصغـيرة جـدا، والفقـراء الذيـن لم تمكنهـم قدراتهـم مـن المنافسـة في الوظائـف العامـة، وذلـك بتوفـير التمويـل الـذي يمكّنهـم مـن القيـام

بـإدارة مشروعاتهـم الخاصـة. وقـد اسـتحدث بنـك السـودان أسـلوب التمويـل الريفـي في عـام 1991م عـلى أن لا تقـل نسـبة التمويـل عـن 50 % مـن جملـة الودائـع بالفـروع بالمناطـق الريفيـة. وهدفـت هـذه السياسـة لتشـجيع صغـار المنتجـين والمهنيـين والعاملـين في مجـال الزراعـة والذيـن خُصصـت لهـم نسـبة لا تقـل عـن 3 %. وفي عـام 1999م حـددت نسـبة لا تقـل عـن 5 % مـن إجـمالي التمويـل لأي مـصرف لتمويـل شريحـة صغـار المنتجـين والمهنيـين كـما وجـه بنـك السـودان المركـزي أن تمتـد فـترة تمويلها لمـدة سـنتين كحـد أقـصى. وفي عـام 2009م أنشـأ بنـك السـودان المركـزي إدارة متخصصـة في مجـال التمويـل الأصغـر (وحـدة التمويـل الأصغـر)، وحـدد أن لا تقـل نسـبة تمويـل المشروعـات الصغـيرة عـن 12% مـن جملـة التمويـل الـذي تقدمـه المصـارف.

أهداف التمويل الأصغر:

تتمثل أهداف التمويل الأصغر في النقاط التالية:

- تقديم مساعدات مالية وفنية للمشروعات الصغيرة.
- توفير الأموال اللازمة لتشغيل المشاريع الخاصة بذوي الدخل المحدود.
- محاربة البطالة من خلال توفير فرص العمل الذاتية.
- تشجيع عمليات الإنتاج.
- رفع معدل النمو الاقتصادي القومي.
- تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة.
- تدعيم فرص الاستثمار المحلي.

الضمانات المؤهلة لمنح التمويل الأصغر:

يشـترط البنـك المركـزي حـداً أدنى مـن الضمانـات بحيـث يسـتطيع كل ناشـط اقتصاديـاً يحتـاج لدعـم مـالي مطابقتهـا، ومـن ثـمّ تحقيـق الأهـداف سـالفة الذكـر. وتتمثـل الضمانـات الأكـثر إتباعـا في الآتي:

ضمان الشخصية الاعتبارية (منظمات المجتمع المدني- اتحادات، نقابات).

ضـمان الودائـع الوقفيـة: وهـي عبـارة عـن وديعـة بواسـطة جهـة وقفيـة لمقابلـة أي تعـثر مـن قبـل المسـتفيد. وعـادة تكـون مـن قبـل صناديـق الضـمان الاجتماعـي.

ضمان المرتبات: وهو ضمانة شخصية للعاملين بالدولة.

المعاشات: وذلك بتحويل المعاش لصالح المصرف.

مسـتند الملكيـة: يتـم الاحتفـاظ بـه لـدى البنـك كي لا يتـصرف طالـب التمويـل فيهـا إلا بعـد سـداد مبلـغ التمويـل باعتبـاره ملـك للمـصرف.

رهن الممتلكات المنقولة: تُؤمّن لصالح المصرف كالعربات وغيرها من وسائل النقل المختلفة.

رهن المصوغات.

ضمان الواجهات الاجتماعية كالأمير، العمدة والشيخ.

عملاء التمويل الأصغر:

هـم الفقـراء النشـطون اقتصاديـا، والأفـراد الذيـن يعملـون في وظائـف منخفضـة الأجـر

ومستبعدين من النظام المالي الرسمي. وتشمل الفئات المستهدفة صغار المزارعين والرعاة، الحرفيين والمهنيين، أنشطة المرأة، الموظفين والعمال، تجار التجزئة، المعاشين، الجمعيات التعاونية، المجموعات المتضامنة، الخريجين. ولقد برز الاهتمام بأصحاب المشروعات و الأعمال الصغيرة للأسباب التالية:

يشكل أصحاب هذه الأعمال قوة اقتصادية كبيرة.

معظم أصحاب الأعمال الصغيرة يعملون في أسواق ومناخ اقتصادي غير مستقر.

ينقصهم الاستيعاب الكافي لنظام السوق التنافسي والنظام الاقتصادي الذي يعملون من خلاله و يشكلون جزءاً منه ويتأثرون به.

تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد مع محدودية فرص العمل .

تزايد مشكلة البطالة في السودان.

صيغ التمويل الأصغر بالسودان:

يتم تقديم التمويل وفق الصيغ التي أقرتها الشريعة الإسلامية وأكثر الصيغ اتباعاً في السودان:

- المرابحة
- السلم

التمويل الأصغر المخصص للتشغيل الذاتي:

حدد بنك السودان نسبة معينة من حجم التمويل لصالح صغار المنتجين، وفي عام 2009م حددت هذه النسبة ب 12 % واستمرت هذه النسبة حتى العام 2014م، والجدير ذكره أنّ هذه النسبة تشمل مشروع الخريج المنتج الذي يهدف لتوفير فرص العمل الذاتية لخريجي الجامعات من الجنسين. وتتناول الورقة التمويل الأصغر المخصص للتشغيل الذاتي من زاويتين:

التمويل المخصص لصغار المنتجين:

ويضم صغار المنتجين كل أصحاب العمل الخاص كالحرفيين والمشروعات المدرة للدخل للأسر الفقيرة وغيرهم. كانت النسبة التي تُخصص لتمويل المشروعات الصغيرة حتى عام 2006م ثابتة وفي حدود 5% من جملة التمويل المصرفي، وهي الفترة التي سبقت إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان، وفي العام 2007م تمّ رفع سقف التمويل الأصغر من الناحية النظرية ليصل إلى 12% من حجم التمويل الكلي للمصارف، ولكن من الناحية العملية فإنّ نسبة التنفيذ لم تتعدّ 6% في أحسن السنوات، إذ ظلت النسبة شبه ثابتة تتراوح بين 4-6 في معظم السنوات. والجدول التالي يوضح سقف التمويل المخصص لصغار المنتجين لبعض السنوات.

جدول رقم(2) سقف التمويل المخصص لصغار المنتجين للفترة من 2011م- 2021م

السنة	سقف التمويل
2011	10,000
2012	10,000
2013	20,000
2014	20,000
2015	20,000
2016	20,000
2017	20,000
2018	100,000
2019	100,000
2020	300,000
2021	400,000

المصدر: العرض الاقتصادي

من الجدول أعلاه يلاحظ ثبات نسبة التمويل المخصص لصغار المنتجين لفترة طويلة، ويلاحظ تغير الحد الأعلى للتمويل عبر السنوات رغم ثبات النسبة، مما يشير إلى التضخم الذي لازم الاقتصاد السوداني. ومن خلال ملاحظاتنا لعملاء التمويل الأصغر فقد تمّ صرف مبالغ كبيرة من هذه النسبة في تمويل المشروعات التي يشغل أصحابها وظائف بالفعل سواء العامة أو الخاصة، مما اضعف فرصة مكافحة البطالة. يلاحظ من الجدول أنّه لا يُوجد فرق بين الحد الأعلى لبرنامج الخريج المنتج والحد الأعلى للتمويل الاصغر العام، ولكن الفرق في شكل الضمانات والتي تتسم بالمرونة للخريجين أفضل من غيرهم. وأخيراً حدد البنك المركزي سقف التمويل الاصغر لعام 2022م كما يلي:

1,500,000 للقطاعات الانتاجية(الزراعي، الصناعي والحرفي).

750,000 للقطاعات الاخرى(الخدمي، الاسر المنتجة، التجاري...الخ).

3,000,000 للتمويل الصغير الفردي او الجماعي.

والشكل التالي يوضّح التغير السنوي لسقف التمويل الأصغر في السودان

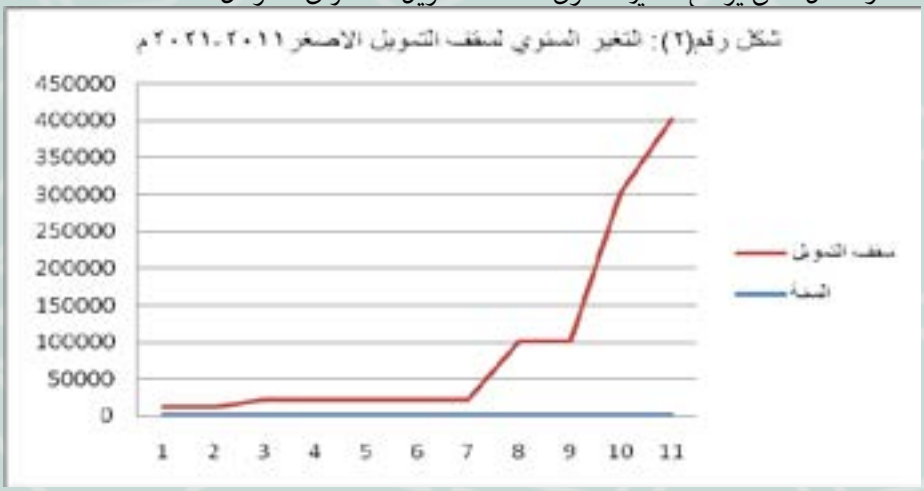

والجدول يوضّح التمويل الاصغر مقارنة مع التمويل الكلي للمصارف والناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(3) تمويل صغار المنتجين للفترة من 2011م- 2021م (مليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي التمويل المصرفي	اجمالي التمويل الاصغر	نسبة التمويل الأصغر من اجمالي التمويل
2011	186,989.9	22,867.1	938	4.1
2012	243,412.8	30,483	1,496	4,9
2013	342,803.3	37,622	1,546	4,1
2014	475,757.7	44,320.7	2,055	4,6
2015	582,936.7	53,456.7	2,692	5
2016	677,568	67,688.6	2,940.7	4.3
2017	823,938	122,111.5	6,197	5.1
2018	131,796,8.7	181,080.3	8,797.5	4.9
2019	195,033,0.2	203,102	8,917	4,4
2020	397,471,4.5	363,610.2	20,178.3	5.5
2021	114,172,92.2	1,031,236	61,994.7	6

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي(2012-2021م)

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الزيادة السنوية لتمويل قطاعات المنتجين والذين يمثلون ذوي الأعمال الخاصة، إضافة لذلك توجد مساهمات المصارف الأخرى خاصة بتمويل مشروعات صغار المنتجين والحرفيين، ولكن يُلاحظ أنّ التمويل المُنفذ بالفعل أقل من حجم التمويل الذي حدده بنك السودان، وفي أغلب السنوات بلغ التمويل المُنفذ أقلّ من 50%. وتُوجد بعض الصعوبات التي تحدد مسيرة التمويل الأصغر، خاصة في مجال الدعم المباشر للأسر الفقيرة والتي ربما تفقد بعضهم فرص الاستفادة من التمويل، وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

عدم استغلال التمويل في الغرض المعين واستغلاله في الاستهلاك أو حل بعض المشاكل المالية الجارية لدى الأفراد.

كثير من دراسات الجدوى التي تُقدم للمصارف غير واقعية وغالباً ما يهدف مقدمها للحصول على مبلغ التمويل فقط.

عدم الالتزام بسداد الأقساط في الزمان المحدد والمُتفق عليه بين البنك والمستفيد يضعف الموقف المالي للبنك.

عدم استفادة أغلب خريجي الجامعات من فرص التمويل المتاحة لعدم رغبتهم في العمل الخاص وتفضيلهم للوظيفة العامة.

تركيز منافذ التمويل الأصغر في المدن الكبيرة مما أضعف فرص سكان المناطق الريفية في تمويل مشروعاتهم. ورغم هذه المحددات إلا أن التمويل الأصغر قدّم خدمات اقتصادية انعكست بصورة ايجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن السوداني. إذ تلاحظ التحسن الذي طرأ على بعض عملاء التمويل الأصغر أكثر من غيرهم. ومن النتائج المهمة في مسيرة التمويل الأصغر في السودان تنوع مجالات العمل الحر ، وترقية الأعمال التجارية الصغيرة في المدن الصغرى لحصول أصحابها على التمويل أسرع من غيرهم، وما يعاب على برنامج التمويل الأصغر في السودان تركيزه في المدن الكبيرة ، ومنح افضلية التمويل للعاملين في الوظائف العامة لتوفر الضمانات التي تعتبر شرطاً للحصول على التمويل. وفي ظل التحولات الاقتصادية في السودان والتي تُبنى على تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن التمويل الأصغر يجب أن يشهد مزيداً من المرونة وخاصة للشباب والمرأة، لتمكين كل نشط اقتصادياً الحصول لرأس المال الذي يمكنه من مزاولة نشاطه. كما أنّ منح القطاع الريفي التقليدي أولوية التمويل يساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال ترقية الصادرات السودانية، وينتج من ذلك وقف الهجرة الداخلية تجاه المدن بحثاً عن العمل، ومحاربة البطالة الموسمية التي تسود في المناطق الريفية.

تمويل المشروع القومي لتشغيل الخريجين:

هو مشروع قومي يهدف لتوفير فرص العمل الذاتية للخريجين من خلال مشروعات صغيرة يديرها الخريجون بأنفسهم وبتسليف من الدولة عبر محفظة الخريج التي تُدعم بواسطة البنوك السودانية، ويقوم بتنفيذ عمليات التمويل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بدأ تنفيذ المشروع في 2003م بمشروعات جماعية في أغلبها وخاصة في الولايات. وظل المبلغ الذي يخصص للخريج في تزايد مستمر وذلك للتضخم الذي لازم الاقتصاد السوداني في السنوات الاخيرة. ومن الصعوبات التي واجهت المشروع بولاية جنوب كردفان على سبيل المثال:

سوء الإدارة من قبل المستفيدين.

عدم تجانس تخصصات بعض المجموعات مما أدى لتشتت أفكار المستفيدين عند التنفيذ.

ضعف المتابعة من إدارة المشروع والبنك.

عدم واقعية دراسات الجدوى التي مُنح على أساسها التمويل.

تفضيل الخريجون للوظيفة العامة لتخوفهم من فشل مشروعاتهم لضعف ثقافة العمل الحر لديهم.

تزامن فرص التوظيف العامة في عام 2005م بتنفيذ برنامج تمويل الخريجين مما أدى لهجر الخريجون لمشروعاتهم والاتجاه للوظيفة العامة.

استغلال بعض الخريجين لموارد المشروعات الجماعية وتحويلها لمصلحتهم الخاصة.

عدم تقديم التمويل في الوقت المناسب.

عدم استرداد مبلغ التمويل مما أضعف البرنامج.

والشكل التالي يوضّح تغير حجم التمويل الأصغر المخصص لصغار المنتجين ومشاريع التشغيل الذاتي للخريجين.

شكل رقم(3): تغير تدفق التمويل الاصغر للفترة 2011-2021م

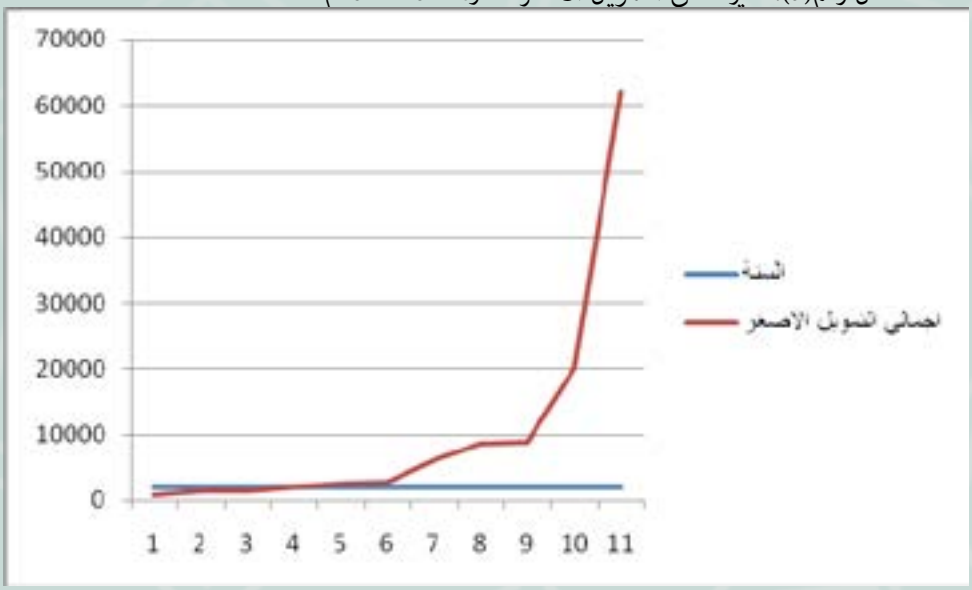

استرداد أموال التمويل الاصغر: تعرضت كثير من مشروعات التمويل الأصغر للفشل ولم يتمكن أصحابها من الايفاء بالتزامهم المالية تجاه المصارف الممولة، وقد تلاحظ أن شركات ومؤسسات التمويل الأخرى تقل فيها نسبة العجز مقارنة بالمصارف. والجدول التالي يوضّح نسبة التعثر في استرداد أصل التمويل الاصغر في السودان لبعض السنوات.

جدول رقم(4): نسبة تعثّر استرداد اموال التمويل الاصغر

السنة	نسبة التعثر
2015	25.64
2016	67.59
2017	104
2018	96.64
2019	169.21

المصدر: عبدالله محمد علي بابكر[8]، المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الاصغر حتى ديسمبر 2019م.

الدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة سوف يتم تحليل بيانات التمويل الأصغر، الناتج المحلي الاجمالي، البطالة والقوى العاملة في الجداول 1، 2 و3 لإختبار الفروض وصياغة النموذج الرياضي. تمّ تحليل البيانات بأسلوب السلاسل الزمنية بتطبيق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

أولاً: تحليل البيانات: من خلال تحليل الانحدار والارتباط بين المتغيرات فقد ظهرت النتائج في الجداول أدناه، وبما أن sig < 0.05 فإنّه تُوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول فرض البديل، باعتبار البطالة تتأثر بالتمويل الاصغر والناتج المحلي الاجمالي. والجداول التالية توضّح ذلك.

Regression

Descriptive Statistics(جدول رقم 5)

	Mean	Std. Deviation	N
Unemployment	2229564.55	722805.356	11
GDP	1999428.36	3311113.955	11
Micro finance	10704.75	17919.086	11

Correlations(جدول رقم 6)

		Unemployment	GDP	MFinance
Pearson Correlation	Unemployment	1.000	.863	.849
	GDP	.863	1.000	.998
	Micro finance	.849	.998	1.000
Sig. (1-tailed)	Unemployment	.	.000	.000
	GDP	.000	.	.000
	Micro finance	.000	.000	.
N	Unemployment	11	11	11
	GDP	11	11	11
	Micro finance	11	11	11

Model Summary(جدول رقم7)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.889[a]	.790	.738	370224.525	.790	15.058	2	8	.002

a. Predictors: (Constant), Micro finance, GDP

ANOVA[a](جدول رقم 8)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4127946236460.583	2	2063973118230.291	15.058	.002[b]
	Residual	1096529593808.145	8	137066199226.018		
	Total	5224475830268.728	10			

a. Dependent Variable: Unemployment

b. Predictors: (Constant), Micro finance, GDP

Coefficients[a](جدول رقم 9)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1838804.335	132560.401		13.871	.000
	GDP	.965	.597	4.423	1.618	.144
	Micro finance	-143.824-	110.236	-3.566-	-1.305-	.228

a. Dependent Variable: Unemployment

ثانياً: معادلة النموذج: من الجدول(9) يمكن صياغة النموذج الرياضي للدراسة كما يلي:-

$$= R\text{^}2 = B_0 + B_1 mf + B_2 gdp + E_1$$

$$R\text{^}2 = 1838804.335 - 143.824mf + 0.965gdp + E_1$$

R^2 = مكافحة البطالة، mf = التمويل الأصغر، gdp = الناتج المحلي الاجمالي و E_1= حد الخطأ

الخاتمة:

رغم الجهود التي تُبذل لتشجيع العمل الحر والتي تفضي في النهاية لمكافحة البطالة من خلال التمويل الأصغر، إلّا أنّ البحث عن الوظيفة العامة ما زال يسيطر على العقلية السودانية، وتلاحظ ذلك من خلال فشل تجربة التشغيل الذاتي للخريجين عندما أُعلن عن فتح فرص توظيف للخريجين ممولة من الحكومة الاتحادية في جميع ولايات السودان عام 2005م، والتي أدت لترك الخريجون لمشروعاتهم واتجهوا للوظيفة العامة. كما أنّ التمويل الأصغر بإجراءاته وسقفه الحاليين لا يمكنه احداث اختراق يؤدي للحد من البطالة في السودان، إذ تلاحظ أنّ أغلب المستفيدين من التمويل الأصغر هم الموظفون في الخدمة العامة والذين يسعون في زيادة دخلهم، وأنّ التمويل الأصغر في بعض الحالات يكون في تقديم أجهزة كهربائية وأدوات بناء بأقساط مريحة، اضافة لذلك ظهرت فئة سماسرة التمويل الأصغر المعتمدون لدى المصارف والذين يقومون باستخراج الفواتير للمستفيدين من التمويل مقابل مبلغ معين يتنازل عنه المستفيد وذلك للتحايل لأسلوب المرابحة، فهنالك كثير من الممولين يحتاج لمبلغ التمويل لإستغلاله في غرض غير المشروع الذي بموجبه مُنح التمويل. كما أن مبلغ التمويل الذي يُقدم لا يتناسب مع المشروعات الممولة، خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده البلاد، وايضاً يُلاحظ أنّ أغلب دراسات الجدوى غير صحيحة وتُباع في محلات الطباعة.

نتائج الدراسة:

ظل معدل البطالة شبه ثابت خلال فترة الدراسة، ويزيد بمتوسط أقل من 1%.

لم تفْ المصارف بنسبة 12 % التي حددها بنك السودان للتمويل الأصغر.

ارتفاع نسبة العجز التراكمية في استرداد مبالغ التمويل الأصغر.

نظرة الشباب للوظيفة العامة وتمسكهم بها يضعف فكرة فرص العمل الذاتية.

توقع احتمالات الخسارة والمخاطرة في المشروعات الصغيرة يضعفان الاستفادة من فرص التمويل الأصغر مما يعززان البحث عن الوظيفة العامة.

التحرير الاقتصادي وتقليص نفقات الدولة لم يكن واقعاً معاشًا في سوق العمل، إذ لا تزال الدولة تتحمل الصرف على تشغيل خريجي الجامعات من خلال الوظائف التي تتحملها الحكومة المركزية.

زيادة أعباء الدولة المالية لتسرب أموال التمويل الأصغر التي تُخصص لتشغيل الخريجين لعدم سدادها.

التوصيات:

توصي الورقة بالآتي:

- تنفيذ نسبة التمويل الأصغر المحددة من بنك السودان المركزي كاملة.
- توعية الجهات العاملة في مجال التشغيل الذاتي ورفع وعيهم لضمان نشر ثقافة العمل الخاص.
- التوسع الأفقي والرأسي في التعليم التقني لتوفير عمالة مدربة تسهم في توفير فرص العمل الذاتية.
- الاهتمام بالتدريب في مجال تربية الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم البيضاء باعتبارهما من المجالات التي تسمح بتوفير فرص العمل الذاتية للطلب عليها.
- خلق شراكة بين الدولة وأصحاب الأعمال الصغيرة ضماناً للتحول التدريجي نحو تعزيز ثقافة العمل الحر.
- خلق شراكة بين الدولة والقطاع الخاص في المشاريع الكبيرة المتخصصة في إنتاج السلع الحيوية سعياً في زيادة حجم الاستثمارات التي تمتص فائض العمالة.
- توسيع نطاق التمويل الأصغر ليصل المناطق الريفية.

الهوامش:

(1) ايرنبرج، رونالد، وسميث، روبرت، اقتصاديات العمل، تعريب: طاهر، فريد بشير،1414هـ /1994م، دار المريخ للنشر.

(2) تيراب، آدم أحمد، أساليب محاربة الفقر في السودان بين النظرية والتطبيق-دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م.

(3) إسماعيل، زكي، 2005م، أصول الإدارة والتنظيم، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة.

(4) سيبيه، سلمى 2008م، الوظيفة العامة والموظف العام، الموقع الالكتروني:-http://d.salma.mak toob blog.com/

(5) عبابنه، محمد 2009، الوظيفة العامة، الموقع الالكتروني:

(6) www.maktoob blog.com/search

(7) عبد القادر، علي، الوعي الاقتصادي للأسرة، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات- واشنطن. الموقع الالكتروني: http://www.siironline.org/alabwab/mogtama%20(23%20)/133.htm

(8) http://www.economy-today.com

(9) http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm

(10) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2011م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(11) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2012م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(12) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2013م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(13) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2014م (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(14) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2015م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(15) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2016م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(16) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2017م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(17) جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام 2018م، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة).

(18) بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، 2011م، المفاهيم العامة في التمويل الأصغر.

(19) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والاربعون،2007م.

(20) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والاربعون،2008م.
(21) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون، 2009م.
(22) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخمسون، 2010م.
(23) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون،2011م.
(24) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقارير السنوية(2000-2020م).
(25) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثاني والخمسون، 2012م.
(26) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2013م.
(27) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2014م.
(28) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس والخمسون، 2015م.
(29) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016م.
(30) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2017م.
(31) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2018م.
(32) جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2019م.
(33) عبدالله محمد علي بابكر، المؤشرات الكمية لقطاع التمويل الاصغر حتى ديسمبر2019م(مجلة التمويل الاصغر، العدد الرابع، ديسمبر2919م وحدة التمويل الاصغر-بنك السودان المركزي).